دراسة تحليلية لواقع المقاولاتية السياحية في تطوير القطاع السياحي بالجزائر خلال الفترة (2000-2022) م.

Une étude analytique de la réalité de l'entrepreneuriat touristique dans le développement du secteur touristique en Algérie au cours de la période (2000-2022).

بلعابد فايزة*

مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي

جامعة بشار – الجزائر

belabed.faiza@univ-bechar.dz

سويسي الربيع

مخبر سياسات التنمية الريفية في السهوب

جامعة الجلفة– الجزائر

Souissirabie2016@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/03/31 تاريخ القبول للنشر: 2023/04/22 تاريخ النشر: 2023/06/07

ملخص:

نهدف من خلال هذا الدراسة إلى إبراز أهمية المقاولاتية السياحية في تطوير القطاع السياحي بالجزائر، ولأجل ذلك قمنا بتسليط الضوء من خلال التقييم والتحليل لواقع الإستثمار والمقاولاتية السياحية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000إلى 2022م، وبالمقابل كيف انعكس ذلك على تنمية وتطوير القطاع السياحي خلال نفس المدة، ولقد كان دور للمقاولاتية السياحية في تطوير القطاع السياحي بالجزائر لكن أقل بكثي مما كان مأمول نتيجة العوائق التي تعترض هذا القطاع ومن أهمها الظروف الإقتصادية الصعبة وتراجع احتياطات الدولة من العملة الصعبة، الى جانب ضعف جاذبية الاستثمار، وكذا اختلال الاستقرار الاقتصادي، ومن هذا المنطلق على الدولة أن تسعى جاهدة إلى محاولة التخفيف من حدة البيروقراطية والفساد، التوسع أكثر في سياسة منح الإعفاءات الجمركية وضريبية إضافة الى توفير التمويل اللازم لإنتعاش هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: مقاولاتية سياحية، قطاع سياحي، إستثمار سياحي، مشاريع إستثمارية سياحية، جزائر.

تصنيفات JEL: E2، E19، G31.

Abstract:

We aim through this study to highlight the importance of tourism entrepreneurship in the development of the tourism sector in Algeria, and for this we have shed light through evaluation and analysis of the reality of investment and tourism entrepreneurship in Algeria during the period from 2000 to 2022 AD, and in turn, how this was reflected in the development of the tourism sector during the same period.

The tourism entrepreneurship had a role in developing the tourism sector in Algeria, but it was much less than what was hoped for as a result of the obstacles facing this sector, the most important of which are the difficult economic conditions and the decline in the state's reserves of hard currency. In addition to weak investment attractiveness, as well as economic instability. From this standpoint, the state should strive to try to mitigate bureaucracy and corruption, expand more in the policy of granting customs and tax exemptions, in addition to providing the necessary funding for the recovery of this sector.

Keywords: Tourism entrepreneurship, tourism sector, tourism investment, tourism investment projects, Algeria.

Jel Classification Codes: E2 ،E19، .G31

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة.

مما لا شك فيه أن أهمية القطاع السياحي له فضل كبير في النهوض باقتصاديات الدول، حيث يمثل أحد أهم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير في ميزان المدفوعات، كما يعتبر من الأنشطة التي تساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة إيرادات النقد الأجنبي، ومما لا شك فيه السياحة صناعة متطورة ومتعددة الاتجاهات مع مجمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

على هذا الأساس تم الإتفاق من أغلب رواد الفكر الإقتصادي السياحي بأن آليات تطوير القطاع السياحي في أي دولة كانت نامية أو متقدمة تتمثل في المقاولاتية السياحية أو ما يعرف بالاستثمار السياحي والتي تتنوع وتتعدد بين مؤسسات الفندقة، المرشدين السياحيين، وكلات السفر، مكاتب الخدمات السياحية، مكاتب السفر والسياحة بالتجزئة، مؤسسات الإطعام، مؤسسات التموين، مؤسسات النقل السياحي والمحميات الطبيعية مع اكتساءها معايير الجودة العالمية حتى تتحسن نوعية المنتوج السياحي.

وفي ما يخص الدولة الجزائرية كغيرها من الدول الأخرى تحاول تنمية القطاع السياحي من خلال ألية المقاولاتية السياحية، ومن جهة أخرى في ظل عوائق تؤثر في مناخ الاستثمار السياحي الاقتصادي والقانوني والإداري رغم الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية سعيا منها لتنمية القطاع السياحي على غرار المخططات التوجيهية للتهيئة السياحية والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين الضريبة والجمركية وغيرها ورغم هذا كله إلا أن القطاع االسياحي الجزائري مزال بعيدا عن المستوى المطلوب حتى يحقق الريادة كما هو الحال بالإقتصاد التركي واقتصاد دول الجوار أي التونسي والمغربي.

1.1.إشكالية الدراسة.

في ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية:

" ما واقع المقاولاتية السياحية في تطوير القطاع السياحي بالجزائر خلال الفترة الممتدة من(2000إلى2022) م؟".

2.1.فرضيات الدراسة.

- **الفرضية الرئيسية:** رغم سعي الدولة للنهوض بالقطاع السياحي إلا أنه مزال بعيد كل بعد عن المستوى المطلوب.
- **الفرضية الثانوية:** يمكن اعتماد المقاولاتية السياحية كمحرك لتنمية القطاع السياحي شريطة التخفيف من حدة عوائق مناخ الإستثمار السياحي.

3.1.أهمية الدراسة.

تنبثق أهمية الموضوع من أهمية المقاولاتية السياحية وما لها من دور فعال في تطوير القطاع السياحي، مما يعكس تأثيرها الإيجابي في علاقتها التفاعلية مع باقي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، والدور الكبير الذي يلعبه في اقتصاديات البلدان كالمساهمة في الدخل الوطني من خلال الإيرادات بالعملة الصعبة، وموازنة عجز الميزان التجاري، والمساهمة في خلق مناصب شغل ويكون ذلك بدأ من المستوى المحلي ووصولا لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وطنيا؛ لأن التنمية المحلية أصبحت من المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة.

4.1.أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة عموما في ما يلي:

- تحديد الإطار المفاهيمي لكل من الإستثمار السياحي، المقاولاتية السياحية، والعلاقة الكائنة بينهما.
- واقع دور المقاولاتية السياحية كآلية لتنمية القطاع السياحي وبالتالي إنتعاش وتنويع الإقتصاد الوطني.

5.1.منهجية الدراسة:

تم الإعتماد على المنهج الإستقرائي: نظرا لطبيعة موضوع الدراسة والذي بدوره يقوم على أداة الوصف والتحليل في إطار تسليط الضوء على دور المقاولاتية السياحية في تنمية القطاع السياحي بالجزائر خلال فترة معينة، بهدف معرفة السبب الحقيقي وراء تخلف القطاع السياحي والمقاولاتية السياحية كآلية لترقيته، وبالتالي يمكن اقتراح توصيات ملائمة من شأنها أن تنمي هذا القطاع نوعا ما.

6.1.هيكل الدراسة:

على ضوء ما سبق ولمعالجة هذا الموضوع تم تقسيم الدراسة كما يلي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة والمقاولاتية السياحية.

المحور الثاني: واقع المقاولاتية بالجزائر خلال الفترة (2000_2022) م.

المحور الثالث: دور المقاولاتية السياحية في تطوير القطاع السياحي خلال الفترة (2000_2022) م.

2. الإطار المفاهيمي للسياحة والمقاولاتية السياحية:

من خلال هذا المحور سيتم التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالسياحة والسائح، المقاولاتية والمقاول السياحي مع التعرف على مفهوم واهمية المقولاتية السياحية بصفة عامة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية.

2. 1. ماهية السياحة.

تجسد السياحة نموذجا للعلاقات المختلفة بين شعوب العالم وحضاراتهم المتعددة وذلك لتبادل المعرفة والتقارب الفكري وإحلال التفاهم بين هذه الشعوب، كما أنها تعتبر بوابة تساعد على الإطلاع الفكري والتنوع الحضاري والثقافي وحتى الاقتصادي، لهذا من الضروري اعتبارها كعنصر فعالا في التغيير الاجتماعي وتطوير العلاقات بين أفراد الجيل الواحد وحتى الأجيال القادمة.

2. 1. 1مفهوم السياحة والسائح.

لقد وردت العديد من التعاريف للسياحة والسائح، اختلفت حسب الزاوية التي ينظر منها الباحثون والهيئات الدولية المهتمة بالسياحة الدولية، ولكنها تتكامل لتعطي في النهاية تعريفا واسعا وشاملا للسياحة والسائح، وعليه نستعرض أهم التعريفات التي وردت، فنذكر منها ما يلي:

- تعرف السياحة على أنها النشاط أو العملية التي تعمل كمحفز للتنمية ونقطه انطلاق لها، كما يشار إليها على أنها أنشطة السياح وأولئك الذين يلبون احتياجاتهم". (محمد الحمامي، كمال درويش، 1997، صفحة 249)
- عرفها جوير Guyer وفرولر Freuller بأنها: " ظاهرة من الظواهر العصرية التي تنشأ عن الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام، وتغيير الجو والإحساس بالطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة". (رضا محمد السيد، 2016 م، صفحة 14)

- أما السائح فتعرفه منظمة السياحة العالمية على أنه " الزائر المؤقت إلى أي منطقة أو دولة غير الدولة المقيم فيها سواء للترفية أو الأعمال بما في ذلك الزوار الذين لا يقضون 24 ساعة في الدولة المضيفة خلال زيارتهم "
- كما اعتمدت تعريف آخر للسائح بأنه الشخص الذي يزور بلدا أجنبيا ويمكث فيه أكثر من 24 ساعة وأقل من 3 أشهر ولا يقصد القيام بوظيفة أو نشاط مهني. (وفق عدنان عبد الجبار الحميري، 2010، صفحة 14_17)
- وعرفه عرفه تينارد Tinard بأنه: "كل شخص ينتقل من خارج مكان إقامته المعتادة لمدة لا تقل عن 24ساعة ولا تزيد عن 04 أشهر، وذلك لأسباب ترفيهية، صحية، أو دراسية، أو الخروج للمهمات والاجتماعات. (محمد عبيدات، 2008، صفحة 18_17)

ومن خلال العديد من التعاريف المقدمة للتعريف بالسياحة فإنه يمكن اعتبارها على أنها عبارة عن حركة ونشاط اجتماعي، ثقافي واقتصادي يقوم به العديد من الأفراد باختلاف جنسياتهم وأعمارهم، شرط أن تكون لمدة تزيد على أربع وعشرين ساعة وتقل عن عام واحد، ويكون الهدف من وراء ذلك مجرد الترفيه والاستجمام.

2. 1. 2.أهمية السياحة

أصبحت السياحة من أهم الظواهر المميزة لمجتمعنا، نظرا لما تتمتع به من أهمية في جوانب عديدة مـــنها:

- **الأهمية الاقتصادية: تكمن** الأهمية الاقتصادية في ما يلي: (خالد كواش مبارك بلالطة،، 2005، صفحة 153_154)
  - خلق مناصب عمل وتشغل أكبر قدر ممكن من العمالة؛ حيث أن القطاع السياحي كثيف التشابك ومرتبط مع العديد من القطاعات، وتمتد حدوده لتصل حدود القطاعات الأخرى التي تجهزه بمستلزمات الإنتاج.
  - تدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛ الذي يساهم في تنفيذ خطط التنمية الشاملة،
  - تحسين ميزان المدفوعات للدولة بمساهمتها كصناعة تصديرية وتحقيقها لعلاقات ذات منافع متعددة مع باقي القطاعات.
  - تطوير المشاريع السياحية يؤدي إلى زيادة الاستثمار والادخار والترويج لتصدير المنتجات المحلية، مما يؤثر إيجابيا على مستوى دخل الفرد والدخل القومي.
- **الأهمية الاجتماعية:** إذ تعتبر السياحة مطلبا اجتماعيا ونفسيا هام من أجل استعادة الإنسان لنشاطه وعودته للعمل بكفاءة من جديد، كما تساهم في الحد من ظاهرة البطالة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.
- **الأهمية الثقافية:** تعد أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافات والعادات والتقاليد بين الشعوب، وأداة لإيجاد مناخ يتميز بروح التفاهم والتسامح بينهم، وتعد كذلك أداة للتبادل المعرفي وتوطيد العلاقات وتقريب المسافات الثقافية.

2. 1. 3.خصائص النشاط السياحي وخدماته:

للنشاط السياحي وخدماته مجموعة من الخصائص الهامة المتعددة، منها ما هو مشترك مع الخصائص العامة للخدمات (المعنوية، التلازم وعدم إمكانية الفصل، التغير وعدم التشابه، قابلية الفناء وعدم التجدد) ، (ريم لونيس، 2015_2014، صفحة 32)

ومنها ما تميز النشاط السياحي ومنتوجه لوحده، نوردها بالشكل التالي: (سفيان بدراوي، 2014_2015، صفحة 34)

- عدم مرونة العرض السياحي في المدى القصير.
- إختلاف الخدمات وإمكانية التبديل والإحلال والتغيير فيما بينها،

- تباين قطاعات المنتوج السياحي باختلاف دوافع ورغبات السياح. وتوقعاتهم بدرجة كبيرة،
- استحالة نقل أو تخزين المنتوج السياحي،
- الخدمات السياحية مشروطة بحضور الزبون،
- الإنتاج والاستهلاك يحدثان في نفس الوقت والمكان،
- تعدد جهات الإنتاج كون السياحة صناعة متداخلة ومركبة،
- تأثر السوق السياحية بالموسمية.
- المنتج السياحي منتج مركب.
- السياحة صادرات غير منظورة.
- المنتوج السياحي يسوق من خلال السياحة (الإقامة والفندقة، النقل السياحي، المؤسسات الترويجية)،
- السياحة الدولية منتوج تصديري.
- عرض المنتوج السياحي عرض جامد (غير مرن).

2.2 . ماهية المقاولاتية.

تعددت التعاريف الخاصة بالمقاولاتية مقارنة بالسنوات الماضية، بحيث بعدما كان الاهتمام منصبا فقط على المؤسسات الكبيرة باعتبارها المولد الوحيد للثروة والوظائف، أصبح حاليا الاهتمام بقطاع المقاولاتية.

1.2.2.مفهوم المقاولاتية:

لقد إختلف الباحثون حول تحديد التعريف المناسب للمقاولاتية ونذكر منها ما يلي

- **تعريفها لغة:** "المقاولة هي صيغة مبالغة على وزن مفاعلة تقتضي المشاركة من أطراف متعددة، وأصل اشتقاقها الفعل قال يقول قولا ومقالا، وقاوله في أمره و تقاولا، فالمقاولة معناها المفاوضة و المجادلة". (بعيط امال، 2015_2016، صفحة 11)
- **تعريفها إصطلاحا:** هي الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن ان يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن ان يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها. (فضيلة بوطورة، فاطمة زهراء، 2018 م، صفحة 03)
- **تعريف المختصين للمقاولاتية:**

عرف "غارتنر" "Gartener " المقاولاتية على أنها عمل بسيط يتمثل في إنشاء مؤسسة مع تحمل المخاطر، بحيث إنشاء المؤسسة يستوفي ثلاث حالات مختلفة: الإنشاء، إعادة بعث المؤسسة، تفعيل المؤسسة. (عمر علي إسماعيل، 2010، صفحة 70)

وحسب "Peters" et Hisrich" بيتر و هيسريش" تعرف على أنها: 'نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية". (طارق احمد المقداد، 2010_2011، صفحة 19)

ومرصد المقاولة العالمي: (GEM) Global Entrepreneurship Monitor هي محاولة جديدة في العمل أو خلق مغامرة جديدة أو إنشاء منظمة جديدة أو توسيع المنظمة الحالية أو توسيع مجالات العمل الحالي من قبل الأفراد أو فرق الأفراد أو تأسيس أعمال تجارية. (سيد احمد يوسف، 2017_2018 م، صفحة 19)

ومنه نستنتج بأن المقاولاتية هو ذلك النشاط الذي يقوم به الفرد يتمثل في خلق مجموعة من المخططات والإبداعات، يسعى لتطبيقها من اجل خلق ثروة إنتاجية وذلك بتحمل المخاطر والمجازفة باستعمال المهارات الفكرية والفنية لتحقيق أهداف المشروع.

2.2.2.خصائص المقاولاتية:

تتسم المقاولاتية بأنها إنشاء مؤسسة غير نمطية فهي تتميز بالإبداع: (ريم لونيسي، طهيرة عواج، 2020 م، صفحة 478)

- ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالجديد، وبمعدلات عوائد مرتفعة، في حالة قبول المنتوج في السوق
- إمكانية النمو: تملك المقاولات قدرة قوية وإمكانية النمو.
- الأهداف الاستراتيجية: ان المشروع المقاولاتي عادة يذهب الى بعد كبير حيث يرتبط بتطوير السوق
- تتميز المقاولاتية بالفردية النسبية، المبادرة وتمكن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الاعتماد على مجلس الإدارة، وهو مايسمح له بتجسيد أفكاره على الواقع.
- زيادة متوسط دخل الفرد والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع، تعمل المقاولة على زيادة متوسط الدخل الفردي.
- تسمح بتشكيل الثروة للأفراد عن طريق زيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية مما يحقق العدالة في توزيع مكاسب التنمية.
- توجيه الأنشطة في المناطق المستهدفة، بحيث يمكن للدولة أن توجه النشاط المقاولات إلى أعمال معينة كالأعمال التكنولوجية.

3.2.2.أهمية المقاولاتية:

تلعب المقاولاتية دورا مهم في اقتصاديات الدول، حيث يقول " grigns and vermulin" لا يمكن الفصل بين كلمة المقاولاتية والازدهار الاقتصادي، كما اقر الباحثين على ضرورة القيام بالمقاولاتية ليس فقط لتحقيق الاستقرار وإنما يتعدى ذلك إلى تحقيق النمو الاقتصادي ويمكن حصر الأهمية في ما يلي: (براهمي نصيرة ،غزال مريم، 2019، صفحة 67)

- للمقاولاتية دور هام في خلق الوظائف، بحيث منذ بداية السبعينات ظهرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمصادر هامة لخلق الوظائف؛
- الابتكار والإبداع: إن أصحاب المشاريع يشكلون المحرك الرئيسي لعملية الإبتكار، فمن خلال اقتناص الفرص التي لا يمكن أن يراها الفاعلون الاقتصاديون وكذلك تطوير التكنولوجيات والمفاهيم التي تولد أنشطة اقتصادية جديدة فمفهوم الابتكار مهم جدا ويجعل المقاول ناقلا للتنمية الإقتصادية؛
- المقاولاتية تشجع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة؛
- وسيلة لإعادة الاندماج الاجتماعي للعمال الذين فقدوا مناصبهم نتيجة أسباب إقتصادية خارجة عن نطاقهم؛
- وسيلة لإنتاج السلع والخدمات؛
- تسعى إلى الرفع من مستويات الإنتاج؛
- خلق ثروة إضافية وأسواق جديد.

4.2.2.مفهوم المقاولاتية السياحية.

المقاولاتية في القطاع السياحي موضوع حديث النقاش والبحث. إذ اعتبر الباحثون والمؤلفون صناعة السياحة كقطاع تبرز من خلاله المؤسسات الصغيرة ميدانا خصبا للمقاولاتية. إضافة إلى أن المقاولين يلعبون دورا هاما في صناعة الصورة السياحية المناسبة للبلد.

❖ **تعريف المقاولاتية السياحية:**

كما تعددت تعاريف السياحة والمقاولاتية، تعددت أيضا تعاريف المقاولاتية السياحية ومفاهيمها، ومن أهمها:

- لقد تم تعريفها بأنها مجموعة الأنشطة المرتبطة بإنشاء واستغلال مؤسسة سياحية قانونية، وهذه الأخيرة تسعى لتحقيق الربح وإرضاء حاجات ورغبات السياح والزوار كما تمارس مهامها ضمنيا بين الفنادق، بيوت السياحة وكالات السفر والمحيط العملي. فالمقاولة تضمن المحافظة على القيم والثقافات التي تعد من عوامل نجاح وتطور الأعمال.
- يمكن تعريف المقاولاتية السياحية بأنها أنشطة مختلفة تتعلق بالسياحة والضيافة وقطاعات الترفيه من خلال إنشاء وتشغيل المشاريع السياحية القانونية.(عبد الله قلش، مختار نوال، 2019، صفحة 230)
- وهي أيضا عبارة عن وحدة إنتاج أو توزيع أو تحويل سلع أو خدمات ذات هدف ربحي مهما كان تصنيفها القانوني تتشكل كشخصية اعتبارية خاضعة لنظام الربح الحقيقي.
- وبصورة عامة هي لمكان المعد لاستقبال السياح وتقديم المأكولات والمشروبات فيه، وكذلك وسائل النقل المخصصة لنقل السياح في رحلات برية أو بحرية أو نهرية أو جوية". (خروف منير، ثوامرية ريم، فريحة ليندة، يومي: 11 - 12ديسمبر2018م، صفحة 228_230)

❖ **أهمية المقاولاتية السياحية:**

تتمثل أهمية المقاولاتية السياحية في ما يلي: (david telfer Richard sharpley, 2002, p. 21)

- **المقاولاتية لتنمية القطاع السياحي:**

لها دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تكثيف النسيج الصناعي وتنشيط الحركة التجارية، فهي تعتبر أداة لاستقطاب المستثمرين الخواص، وهذا يسمح بخلق فرص عمل وتحقيق إيرادات عالية، ويمكننا ذكر أهم المساهمات في التنمية المحلية فيما يلي:

- توفير مناصب عمل والقضاء على مشكل البطالة وتحسين الظروف الاجتماعية.
- تفعيل القطاع الفلاحي الذي له دور استراتيجي في التنمية المحلية المستدامة، ويعتبر من القطاعات التي تمنحها الدولة أهمية كبيرة.
- مساهمة المقاولاتية في الحصول على عائدات جبائيه تتحصل عليها الجماعات المحلية تتمثل في الضرائب والرسوم، والتي بدورها تساهم في تحقيق تنمية محلية مستدامة.
- مساهمة المقاولاتية في القطاع السياحي من خلال تأهيل الجزائر لأن تكون ناشطة في هذا المجال، باعتبارها بلدا يحظى بالكثير من المناطق الطبيعية والأثرية التي تؤهلها لأن تخلق جو سياحي متكامل.

- **المقاولاتية السياحية لرفع جودة الخدمات:**

إن تنافسية المقاولة السياحية تعتبر عاملا أساسيا وحاسما في تقديم خدمات تتميز بالجودة، فالتنافسية لم تعد مجرد كلمة بل أضحت شرطا ضروريا لتطوير المقاولة السياحية خاصة في ظل احتدام المنافسة، وبروز مجموعة من المتطلبات السياحية والاقتصادية التي خلقها قطاع السياحة والتي تفرض مواكبة تتعلق بالتكوين وتعزيز القدرات.

3. واقع المقاولاتية السياحية بالجزائر خلال الفترة (2000_2022) م.

بالنظر إلى الأهمية التي تبلغها المقاولاتية السياحية في تعبئة موارد المجتمع والتنمية في مختلف القطاعات، فقد حظي هذا النشاط باهتمام الدولة الجزائرية خاصة في الآونة الأخيرة، حيث منحته الأولوية من الاهتمام والرعاية في كافة القطاعات وخاصة في قطاع السياحة أين أصبح توجه الجزائر واضح نحو تنمية هذا القطاع.

1.3. مؤشرات القطاع السياحي بالجزائر.

توجد عدة مؤشرات تعكس واقع القطاع السياحي، لكن من أهم المؤشرات المعبرة تتمثل في عدد الفنادق وقدرتها استعابية وعلى هذا الأساس وقع اختيارنا على هذا المؤشر.

1.1.3عدد الفنادق وطاقات إيوائها:

قد عرفت طاقات الإيواء السياحي التي تتوفر عليها الجزائر تطورات معتبرة، لكن هذا المستوى يبقى بعيد مقارنة مع مستوى الطاقات التي تتوفر عليها دول الجوار، فطاقات الإيواء او القدرة الاستيعابية للفنادق قبل أن تكون مورد من موارد الربح والحصول على العملات الأجنبية، تعتبر أحد المقومات والإمكانيات التي تساعد على جذب السياح وإيوائهم وتقدم لهم العديد من الخدمات لراحتهم، وتعتبر كذلك أحد المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم القطاع السياحي للبلد لقد عرفت طاقات الإيواء تطورا ملحوظا كما تشير إليه معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (01): طاقات الايواء السياحي بالجزائر فترة (2013 الى 2022) م.

السنة	2013	2014	2015	2022
عدد الفنادق	1176	1185	1195	1 502
عدد الأسر	98804	99605	102244	132 266

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية،2023م.

من معطيات الجدول أعلاه نلاحظ هناك تطور في عدد الفنادق بالجزائر خلال فترة الدراسة مما يعكس تطور عدد المشاريع الاستثمارية السياحية، كذلك تنامي عدد الأسرة بالفنادق من سنة(2013إلى 2022)م مما يدل على تنامي الاستثمارات السياحية التي تستهدف توسيع الطاقة الإنتاجية ومن ثم زيادة القدرة على استقبال السياح.

من جهة أخرى وحسب معلومات متوفرة لدينا تم الحصول عليها من موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية تمت تطور في عدد الفنادق الحضرية والساحلية بالجزائر وبشكل متزايد.

كما نلمس في الوقت نفسه استقرار عدد الفنادق المناخية وتراجع عدد الفنادق الصحراوية والحموية الأمر الذي يدعو إلى البحث عن أسباب هذا الاختلال فهل يعود إلى أن جاذبية سوق قطاع السياحة الحضرية والساحلية للاستثمارات أعلى من جاذبية بقية القطاعات السياحية، أو يعود إلى أن هذه القطاعات تتميز بأنها أسواق واعدة وخالية من المعوقات الاستثمارية والمخاطرة.

2.3. واقع المشاريع الاستثمارية السياحية في الجزائر:

ارتأينا عرض وتحليل تطور عدد المشاريع الاستثمارية السياحية في الجزائر بدافع تبين مدى جدية وفعالية السياسات والجهود المبذولة في سبيل تطوير هذا القطاع، والجدول التالي يوضح توزيع عدد المشاريع الاستثمارية حسب وضعيتها من الإنجاز.

الجدول رقم(02): تطور عدد المشاريع الاستثمارية السياحية حسب وضعيتها في الجزائر.

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مشاريع في طور الإنجاز	**504**	**584**	**764**	**799**	**889**	**804**	**747**
مشاريع متوقفة	**101**	**119**	**147**	**181**	**239**	**308**	**342**
مشاريع غير منطلقة	**607**	**793**	**928**	**1631**	**1220**	**3801**	**1385**
مشاريع منتهية الأشغال	**58**	**106**	**107**	**67**	**107**	**87**	**111**
المجموع	**2701**	**6021**	**1946**	**2210**	**2455**	**2579**	**2585**

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية،2023م.

من خلال معطيات الجدول رقم (02) يمكن الاستنتاج بأن عدد المشاريع التي هي في طور الإنجاز ارتفع من 504 سنة2015م إلى 747 سنة 2021م، وهذا يدل على أن هناك زيادة في قدرة هذا القطاع على استقطاب الاستثمارات بالأخص إذا علمنا أن هناك 58 مشروع ثم الانتهاء من إنجازه سنة 2015م و106تم إنجازها سنة 2016 م، من جهة أخرى أن عدد المشاريع التي لم يتم الانطلاق فيها أيضا تضاعف من 607سنة 2015 م إلى793 سنة 2016م، ومن جهة أخرى نلاحظ نسبة كثيرة من المشاريع المتوقفة حيث بلغت101 سنة 2015م وتضاعفت إلى 342 سنة 2021م، ما ينجر عنها أكيد عوائق عرقلت استكمال هذه المشاريع وهذا ما سوف نسلط عليه الضوء في ما يلي :

1.3. معوقات الاستثمار السياحي (المقاولاتية السياحية) بالجزائر:

كما هو معلوم لقد منحت الدولة جزائرية عدة امتيازات وتسهيلات للمستثمرين بصفة عامة وفي هذا القطاع بصفة خاصة وبالأخص حاليا من أجل تعزيز هذا النوع من الاستثمار ات هذا من جهة، ولكن من جهة أخرى لم تأتي هذه التحفيزات بما هو منتظر منها في النهوض بهذا القطاع وتفعيل دوره في التنمية المحلية والاقتصادية، على هذا الأساس يمكن تسليط الضوء على هذه العوائق في ما يلي:

1.3. 1.الظروف الإقتصادية الصعبة وتراجع احتياطات الدولة من العملة الصعبة:

بالرغم من وفرة مقومات السياحة للجزائر والاهتمام الذي خصته به، إلا أن أداء هذا القطاع يبقى دون المستوى المطلوب وخاصة في ظل الظروف الحالية التي فرضت على الدولة اتباع سياسة تقليص النفقات، كرد فعل على تقلص إيرادات الدولة وشح مواردها، حيث تشير الاحصائيات حسب صندوق النقد الدولي إلى تراجع وبشكل كبير للاحتياطات الرسمية مع التقلص المستمر في الفترة التي تغطيها هذه الاحتياطات كما يوضحه الجدول التالي: (Y Tinard, 1992, p. 01)

الجدول رقم(03): اجمالي الاحتياطات الرسمية للجزائر والفترة التي تغطيها.

السنوات	2013	2014	2015	2016	2019	2020	2021
إجمالي الاحتياطات الرسمية (مليار دولار)	**194**	**187,2**	**156,6**	**136,4**	**62.8**	**48.17**	**45.30**
عدد الشهور التي تغطيها الاحتياطات	**35,4**	**32,8**	**28,6**	**24,1**	/	/	/

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات+قاعدة بيانات البنك الدولي،2023م.

حسب معطيات الجدول أعلاه يتبين لنا أنه أثرت أزمة تراجع أسعار النفط على مداخل الدولة الجزائرية سلبا، وما يتبث هذا القول انخفاض حجم هذه الاحتياطات وبشكل حاد ابتداءا من 2015 م واستمرار ذلك الى غاية نهاية فترة الدراسة سنة 2021م بسبب الأزمة التي تعرضت لها الدولة الجزائرية سنة 2014م(انخفاض أسعار المحروقات)، ومن ثم تأثير هذا الإنخفاض على احتياطاتها الرسمية التي تعرف تراجع مستمر خلال فترة الدراسة أي من (2013إلى 2021)م، لأن الدولة تعتمد على الجباية النفطية بشكل مفرط في تغطية مداخيلها ومن ثم فهي تتأثر بتقلبات أسعاره، كما تظهر أن قدرة تلك الاحتياطات على تغطية الواردات في تراجع مستمر حيث انخفضت من 35.4 شهر سنة 2013 م إلى24.1 شهر سنة 2016 م.

وهذه الحالة المضطربة التي تعاني منها خزينة الدولة دفعتها الى تقليص نفقاتها وهذا ما يلاحظ من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم 04: تطور الانفاق الحكومي للجزائر كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي خلال الفترة (2013_2021)م.

السنوات	2013	2014	2015	2016	2018	2019	2020	2021
نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي	%36,8	%39,4	%42,5	%40,4	106.34	106.38	110.68	99.80

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر، احصائيات مارس 2018م،www.andi.dz + قاعدة بيانات البنك الدولي، 2023م.

من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى الإنفاق الحكومي كان في ارتفاع مستمر من سنة 2013م إلى سنة 2015م بسبب الاعتماد على صندوق ضبط الإيرادات، ولكن في سنة 2016م عرف تراجعا وهذا نتيجة أثر سياسة التقشف التي اعتمدتها الدولة كرد فعل لمواجهة آثار أزمة تراجع أسعار النفط، وهذا سيكون له آثار سلبية على الدعم والتسهيلات التي خصصتها الدولة لقطاع السياحة والمؤسسات الناشطة فيه ومختلف الاستثمارات في هذا المجال، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى بحث سبل تمويل جديدة للمشاريع الاستثمارية وعلى رأسها طريقة التمويل غير التقليدية القائمة على الإصدار النقدي (Mohammad Mamun-Or-Rashid Chhanda Biswas, 2018, p. 171) كما ارتفعت نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي وبشكل ملفت للإنتباه خلال الفترة الممتدة من (2018إلى 2021)م نتيجة تغيير اتجاه الدولة نحو التنويع الاقتصادي القائم على الانتعاش الاستثماري في كل القطاعات الاقتصادية ويأتي علر رأسها القطاع السياحي.

1.3. 2.ضعف جاذبية الاستثمار: بين تقرير بيئة الأعمال الصادر عن البنك الدولي سنة 2016م والذي يركز على مدى جاذبية الاستثمارات وتسهيل عمل المؤسسات والتسهيلات في أداء الأنشطة الاقتصادية، أن الجزائر احتلت المرتبة 15 عربيا والمرتبة 163 عالميا، كما تظهر أن مكانتها ضمن هذا المؤشر ضعيفة مقارنة ببعض الدول العربية حسب إحصائيات 2017 م، ويظهر ضعف جاذبية قطاع السياحة للاستثمارات نتيجة تدني معدلات نموه والطلب عليه، فالتحليل الخاص بتطور عدد السياح والإنفاق السياحي والإيرادات السياحية بالجزائر يؤشر على أنها سوق غير واعدة ولهذا لم تكن مغرية بما يكفي لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لأنها تؤثر سلبا على معدل العائد على الأموال المستثمرة.

3.1.3. اختلال الاستقرار الاقتصادي: ويظهر من خلال ارتفاع معدلات التضخم وتدني قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، فارتفاع معدل التضخم يؤثر سلبا على نشاط المؤسسات نتيجة تغير في أسعار وتكاليف الاستثمار الناتجة عن ارتفاع تكاليف المواد الأولية مما يجعل هذه المؤسسات مضطرة إلى رفع أسعار الخدمات السياحية الأمر الذي يؤثر على القيمة المقدمة للزبون ومن ثم التأثير على رضاه، حيث تبين الإحصائيات ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر وخاصة في السنوات الأخيرة، والجدول التالي يبين تطور تلك المعدلات خلال أربع سنوات للجزائر من مجموعة الدول:

الجدول رقم (05): معدلات التضخم في الجزائر.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2020	2021	2022
معدل التضخم	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	6.4	4.8	2.4	6.5	7.6

المصدر: تقرير التنافسية العربية(صندوق النقد العربي) +الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر +صندوق النقد الدولي، أكتوبر، 2021م.

يظهر من خلال معطيات الجدول رقم (05) إرتفاع معدلات التضخم في الجزائر بحيث تراوحت نسبته في فترة الدراسة كما هو ملاحظ بين 3.9 و7.6بالمائة وهي قيمة مرتفعة جدا مما ينجر عنها تأثير كبير على القدرة الشرائية للزبون أو المستهلك النهائي بصفة مباشرة وعلى المستثمر في القطاع السياحي بشكل غير مباشر من حيث حصيلة الأرباح التي يجنيها.

كما وصل هذا المعدل في سنة 2012 م إلى 8.9 وهي قيمة مرتفعة جدا لا نعتقد بأن يقبل بها أي مستثمر وفي أي قطاع وليس السياحي فقط، وبالإضافة إلى معدل التضخم إشكالية انهيار حاد في أسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مما يرفع في تكلفة استيراد التجهيزات الضرورية للاستثمار، وما يتبث صحة هذا القول لقد قدر سعر صرف الدولار في الجزائر حوالي (1 دولار مقابل العملة الوطنية) سنة 2020م بـ126.85 وفي سنة 2021م بـ 136.08 ويتوقع أن يصل سنة 2022م إلى 146.02 حسب معطيات صندوق النقد الدولي خلال شهر أكتوبر من سمة 2021م.

4. دور المقاولاتية السياحية في تطوير القطاع السياحي خلال الفترة(2000-2022) م.

الجزائر بحكم موقعها الجغرافي وشاسعة مساحتها، تتوفر على مقومات وموارد سياحية نادرا ما تكون مجتمعة في دولة واحدة، حيث سعت الدولة في إيجاد البديل عن المحروقات وذلك بالنهوض بعدة قطاعات متنوعة نتج عنها التنمية الاقتصادية نوعا ما، منها محاولة تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب محاولة تشغيل الشباب من خلال التفكير وانجاز وكالة ANSEJ، أما بخصوص تمويل وكالة ANJEM بالإضافة إلى التسهيلات البنكية الأخرى في مجال القرض المصغر اتجهت الدولة إلى أبعد الحدود في ذلك حتى تكون هذه المؤسسات في منأى عن الأخطار وتستطيع مواكبة التغيرات الداخلية والخارجية، كما حاولت تفعيل القطاع السياحي من خلال اتاحة عدة تحفيزات للمستثمرين في هذا الأخير سواء كانوا محليين أو أجانب، وحتى نستعرض فعالية هذه الأخيرة نستدل بما يلي:

1.4. مؤشر عدد السياح: (wolrd Development Indicators WDI ,2018).

الجدول رقم(06): عدد السياح خلال الفترة (2007 -2021 م)

السنوات	عدد السياح
2007	1743000
2008	1772000
2009	1912000
2010	2070000
2011	2395000
2012	2634000
2013	2733000
2014	2301000
2015	2387000
2016	2390000
2017	2500000
2020	591031
2021	125238

المصدر: wolrd Development Indicators WDI + وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2023م.

من خلال معطيات الجدول رقم 06 و ما يعكسه الشكل رقم 01تمت زيادة مستمرة سنة بعد أخرى في عدد السياح خلال الفترة (2007- 2017) م بحيث انتقل عدد السياح من 1743000سائح سنة 2007 م الى 2500000سائح سنة 2017م ثم انخفض بشكل حاد خلال الفترة (2020إلى 2021)م ليأخذ القيم التالية (591031إلى 125238) على التوالي بسبب فيروس كورونا الذي اجتاح كل انحاء العالم وما انجر عنه من غلق للحدود الدولية وغلق للمطارات.

الشكل رقم (01): عدد السياح خلال الفترة (2007- 2021)م.

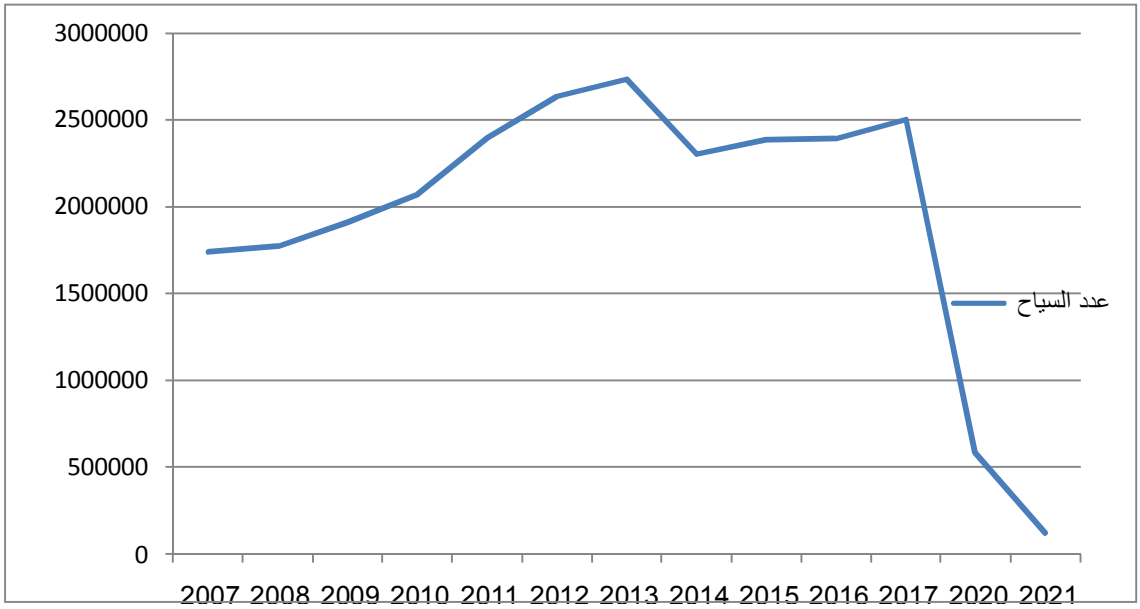

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 06

لكن تجدر الاشارة من جهة أخرى بأن المؤشر الخاص بعدد السياح لقد حقق قيم ضعيفة جدا ضعيف جدا إذا ما تم مقارنته بعدد السياح في دول جارة مثل تونس والمغرب ومصر بحيث بلغ عدد السياح في هاته الدول خلال سنة 2017م كما يلي: مصر بلغ عدد السياح سنة 2017 م حوالي 3.8 مليون سائح وتونس بلغ عدد السياح بها سنة 2017 م حوالي 07 مليون سائح المغرب بلغ عدد السياح به سنة 2017 م حوالي 11مليون سائح.

الملاحظ من الشكل أنه متصاعد يعني هذا تزايد عدد السياح الوافدين إلى الجزائر من سنة إلى أخرى، وهذا يعكس اهتمام الدولة بهذا القطاع في السنوات الأخيرة بإستثناء السنتين الأخيرتين كان هناك انخفاض واضح في عدد السياح بسبب جائحة كورونا.

2.4. مؤشر الإيرادات والنفقات السياحية

الجدول رقم (07): تطور ميزان المدفوعات / بند السفر خلال الفترة(2010-2020)م. الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإيرادات	**219**	**208**	**196**	**230**	**258**	**304**	**209**	**140.5**	**169**	**165**	**42.9**
النفقات	**574**	**502**	**428**	**410**	**611**	**677**	**475**	**580**	**494**	**500**	**232.6**

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2023م.

الشكل رقم(02): الايرادات والنفقات السياحية خلال الفترة (2000-2020) م.

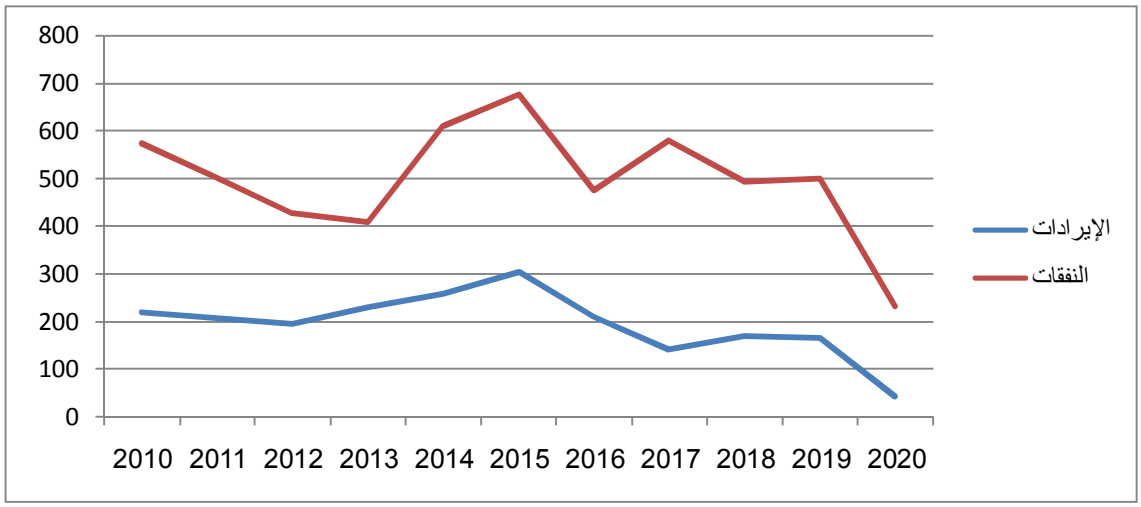

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول رقم(07).

من خلال معطيات الجدول رقم (07) والشكل رقم 02 يمكن الاستنتاج بأن هناك تحسن نوعي في الإيرادات السياحية في السنوات التالية(من 2010إلى 2015)م، تم بدأت في الإنخفاض المستمر سنة بعد أخرى خلال الفترة من (2016إلى 2020)م بسبب الأزمة المالية العالمية وأيضا بسبب جائحة كورونا التي إجتاحت العال، ولكن تجدر الإشارة رغم التحسن النسبي في حجم هذه هذه الإيرادات خلال الفترة(2014إلى 2016)م، إلا أننا من جهة أخرى نلاحظ ضعف وتذبذب الإيرادات السياحية طوال الفترة (2010إلى 2020)م بحيث بلغت تقريبا في المتوسط ما قيمته194.67مليون دولار وهو مبلغ ضئيل جدا يعكس ضعف انتاجية القطاع السياحي في الجزائر رغم تميزيه عن غيره بالإمتيازات والإعفاءات الجبائية العديدة باعتباره قطاع مدر للعملة الصعبة.

كذلك من جهة أخرى عند مقارنة حجم الانفاق السياحي مع حجم الإيرادات السياحية، نجدأن مقدار العملات الأجنبية التي ينفقها المواطنون في الخارج أعلى من حجم العملات الأجنبية الناتجة عن تدفقات السواح غير المقيمين.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ارتفاع الإيرادات السياحية في السنوات الأخيرة، هذا يفسر ارتفاع عدد السياح ويرجع ذلك الى الإستقرار السياسي والأمني بالدرجة الأولى، إلا السنتين الأخيرتين هناك انخفاض مستمر بسبب جائحة كورونا.

3.4. مؤشر مساهمة القطاع السياحي في قيمة الناتج المحلي (wolrd Development Indicators WDI ,2018).

الجدول رقم (08): مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام (فرع فنادق،المقاهي، المطاعم)

خلال الفترة (2015-2020) الوحدة:%

السنوات	المساهمة في الناتج المحلي
2015	1.3
2016	1.4
2017	1.6
2018	1.7
2019	1.8
2020	1.1

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية،2023م. ملاحظة: الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات.

الشكل رقم (03): مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام (فرع فنادق،المقاهي، المطاعم)خلال الفترة (2015-2020)م الوحدة:%

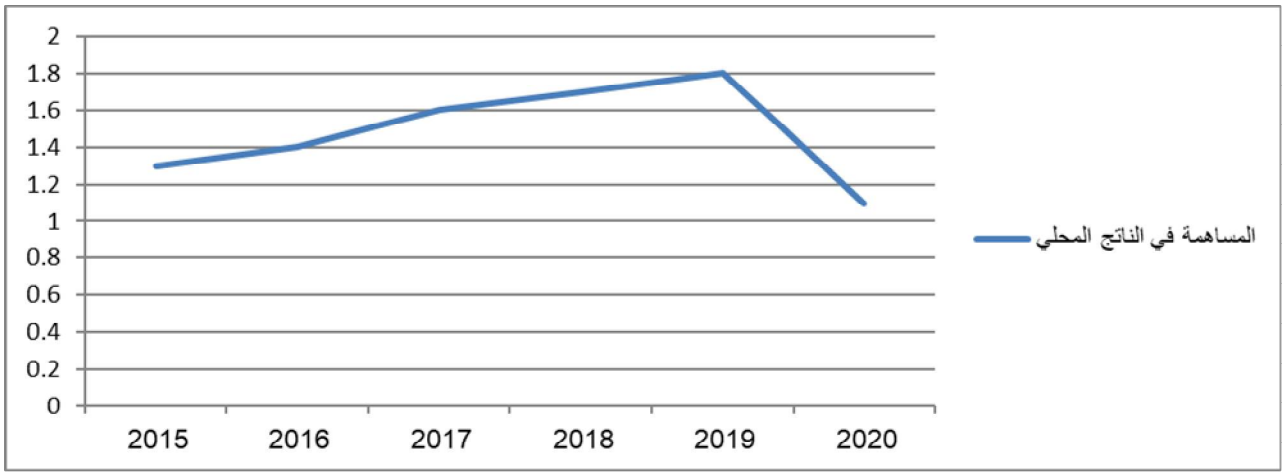

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول رقم(08).

من خلال معطيات الجدول رقم (08) والشكل رقم 03 أعلاه يتضح تواضع مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي، اذ بلغ سنة 2015 م ما نسبته حوالي1.3 % وخلال سنة 2016 قدر بـ 1.4 %وخلال سنة 2017 قدر بـ 1.6%، أي خلال فترة الدراسة كاملة من (2015إلى 2020) لم تتعدى مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي نسبة 2% وهي نسبة قليلة جدا يمكن أن تعزى الى العديد من العوامل نذكر بعضا منها:

- ضعف البنية التحتية للقطاع السياحي؛
- الاستثمار الضعيف للمؤسسات في هذا القطاع لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المساهمة الكبيرة للقطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي واهمال باقي القطاعات؛
- ضعف نوعية المنتوج وخدمات رديئة للسياحة الجزائرية.

4.4. مؤشر عدد العاملين في القطاع السياحي.

الجدول رقم(09): عدد العاملين في القطاع السياحي للفترة (2010-2019) م الوحدة : بالألف

السنوات	عدد العمال
2010	213000
2011	220000
2012	224028
2013	256775
2014	261289
2015	265803
2016	270317
2017	300000
2018	308027
2019	320000

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية،2023م.

الشكل رقم(04): عدد العاملين في القطاع السياحي للفترة (2010-2019) م.

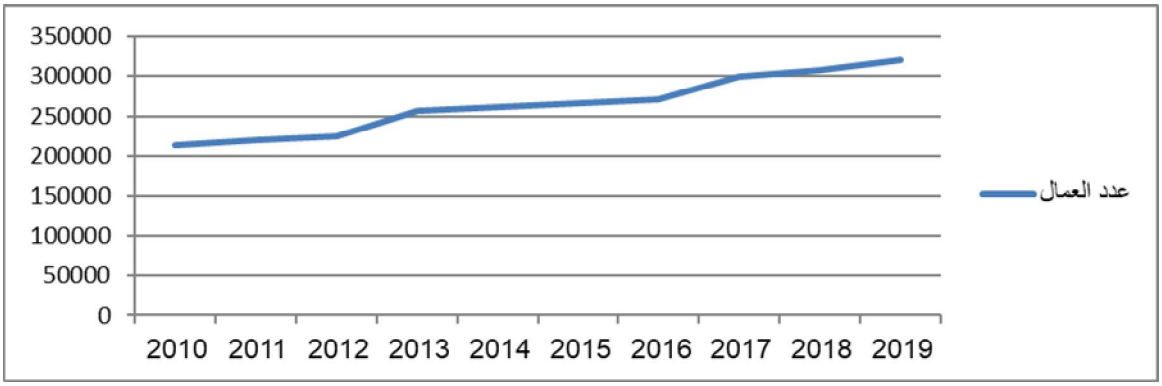

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 09.

مما يعكسه معطيات الجدول رقم 09 و الشكل رقم 04 نستنتج بأن هناك زيادة في كم اليد العاملة بالسنوات الأخيرة ما يدعم القول بأن هناك في المقابل زيادة في عدد الإستثمارات بالقطاع السياحي المنجزة، وكذلك تفطن الدولة لأهمية الإنفاق على الإستثمار السياحي ينتج عنه تعظيم الإرادات.

5.4. مؤشر حجم الاستثمارات في القطاع السياحي (wolrd Development Indicators WDI).

جدول رقم (10): حجم الاستثمارات في القطاع السياحي للفترة (2007-2021)م الوحدة : مليار دولار

السنوات	حجم الاستثمارات في القطاع السياحي
2007	2.260
2008	2.080
2009	1.770
2010	1.554
2011	1.664
2012	1.774
2013	1.814
2014	1.991
2015	2701
2016	6021
2017	1946
2018	2210
2019	2455
2020	2579
2021	2585

المصدر: wolrd Development Indicators WDI. 2018،World Travel and Tourism Council Data2018+وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2023م.

الشكل رقم (05): الاستثمار في القطاع السياحي للفترة (2007-2021)م .

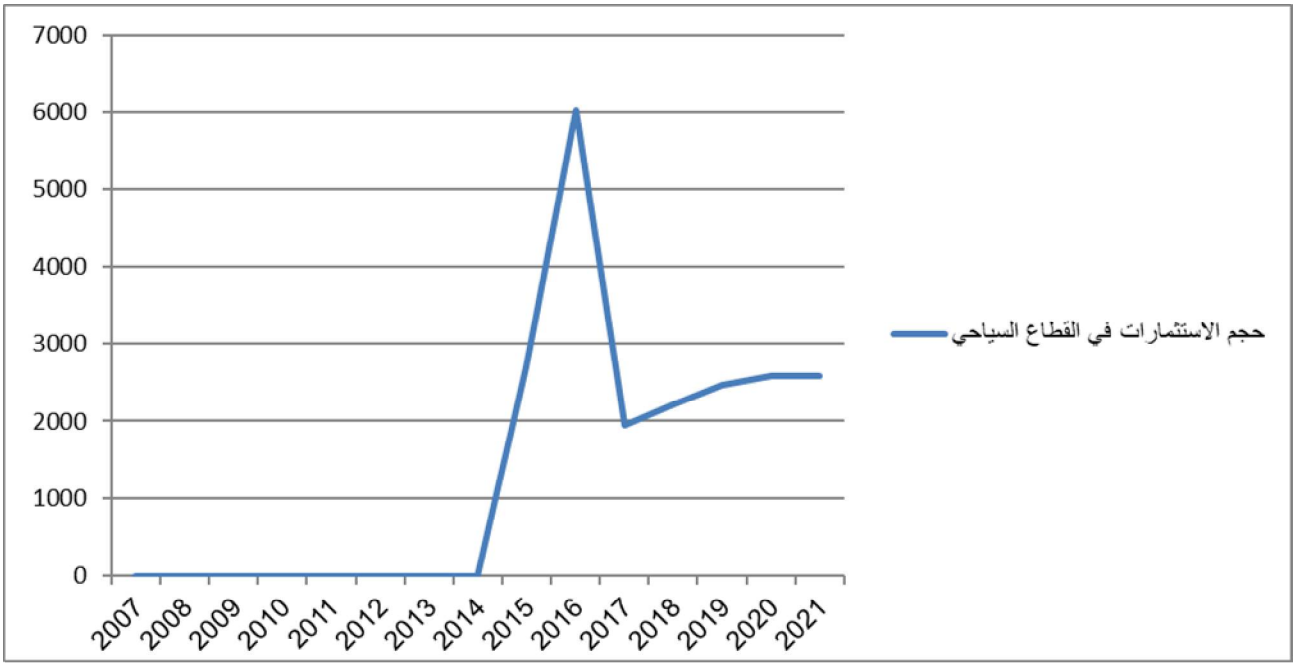

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (10).

توضح معطيات الجدول رقم (10) والشكل رقم 05 بأن حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي منذ سنة 2007م الى غاية 2021 م لقد شهد تذبذب وفي سنوات الأخيرة إرتفاع مستمر، إلا أن من جهة أخرى رغم هذه الزيادة في حجم الاستثمار حيث انتقل من 2.260مليار دولار سنة 2007 الى 2585 مليار دولار خلال سنة 2021م، ولكن تبقى هذه الزيادة في حجم الاستثمارات ضئيلة جدا ولا ترقى الى الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع، بحيث اجمالي حجم الاستثمارات طيلة الفترة الممتدة من 2007 الى 2021 أي خلال خمسة عشر سنة كاملة كان بمقدار حوالي 35404 مليار دولار ، ما يؤكد ما تم استنتاجه سابقا حجم الاستثمار السياحي الضئيل خصوصا وأن الجزائر طيلة هذه الفترة شهدت توسعا غير مسبوق في الانفاق الحكومي بسبب الراحة المالية التي شهدتها الدولة خلال الفترة الممتدة من 2000م الى غاية 2014 م.

بصفة عامة تمت ارتفاع في حجم الاستثمار في القطاع السياحي ما يعني اهتمام الدولة بهذا القطاع من خلال حجم النفقات المخصصة له.

5. خاتمة.

من خلال دراستنا هذه إتضح أن القطاع السياحي لا يمكن النهوض به إلا إذا توفر على شرط أساسي لذلك، ألا وهو المرافقة المقاولاتية له، فلا يمكن تصور تطور السياحة بدون الإعتماد على المقاولاتية السياحية التي تعمل على انجاز الفنادق والمنتجعات السياحية والإقامات وتقديم الخدمات، ضف إلى ذلك الاهتمام بالجودة السياحية وتقديم منتوج تنافسي يفرض نفسه محليا وعالميا من خلال استغلال الميزة النسبية التي يتميز بها البلد السياحي مثل الجزائر الذي بها مقومات سياحية جد مهمة، ولتكوين رؤية واضحة في هذا القطاع يجب الالتزام بوضع خطوات قاعدية تتمثل في إستراتيجية طويلة الأمد بالإضافة الى وضع مخطط توجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) لأفاق 2030 م وكذا تشريع ملائم يتناسب وتطورات القطاع السياحي على المستوى المحلي والعالمي.

الى جانب توصيات أخرى لا تقل أهمية عن التوصيات السابقة هي كما يلي:

- ضرورة الاستعانة بأبناء المجتمع المحلي من أجل وضع الخطط والإستراتيجيات المتعلقة بالشأن السياحي، نظرا لخصوصية كل منطقة؛
- تشجيع أبناء المجتمع المحلي في الاستثمار بالنشاط السياحي من خلال زيادة الدعم المادي، وتسهيل الإجراءات الخاصة بتنفيذ المشاريع؛
- جعل مقرر صناعة السياحة من ضمن البرامج الإجبارية لجميع التخصصات في المدارس والجامعات من أجل نشر أكثر للوعي بأهمية القطاع السياحي؛
- منح الجامعة الجزائرية مشاريع المقاولاتية مباشرة للطلبة المتخرجين خاصة في مجال السياحة، وذلك بربطهم بالبنوك والمؤسسات المالية المانحة أو الممولة للمشاريع، بتوفير التمويل اللازم لهم ومرافقتهم إلى غاية نجاح مشاريعهم والتنسيق مع السلطات لتسهيل لهم الإجراءات والدراسات، وإيجاد الوعاء العقاري السياحي المناسب لهم لتجسيد هذه المشاريع على أرض الواقع؛
- العمل على الترويج للسياحة داخل وخارج الوطن، عن طريق وسائل الإعلام ومشاركة الجالية الجزائرية في ذلك.
- إضافة إلى الامتيازات الممنوحة للمستثمرين في القطاع السياحي سواءكانوا محليين أو أجانب على الدولة أن تسعى جاهدة إلى محاولة التخفيف من حدة البيروقراطية والفساد، التوسع اكثر في سياسة منح الإعفاءات الجمركية وضريبية إضافة الى توفير التمويل اللازم لإنتعاش هذا القطاع.

6. قائمة المراجع:

1. david telfer Richard sharpley. (2002). aspects of tourism. 21.
2. Mohammad Mamun-Or-Rashid Chhanda Biswas. (2018). The Role of Tourism Entrepreneurship Businesses in the Economic Development: An Overview. International Journal of Business and Tehnopreneurship, 08(02), 171.
3. Y Tinard, .. (1992). Le tourisme: Economie et management. Paris: Mc Graw –Hill, sans édition.
4. براهمي نصيرة ،غزال مريم. (جوان، 2019). المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي. مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد الخامس(العدد الأول)، 67.
5. بعيط امال. (2015_2016). برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر واقع و افاق دراسة حالة ولاية باتنة. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، 11. جامعة الحاج لخضر باتنة.
6. خالد كواش مبارك بلالطة،. (2005). سوق الخدمات السياحية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 04، 153_154.
7. خروف منير، ثوامرية ريم، فريحة ليندة. (يومي: 11 -12ديسمبر2018م). الفنادق البيئية كأبرز أدوات السياحة البيئية المستخدمة لتحقيق التنمية. الملتقى الوطني الموسوم بـ: السياحة كآلية للتنويع الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة - الواقع والمأمول- (صفحة 228_230). ميلة/ الجزائر: المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، ميلة.
8. رضا محمد السيد. (2016 م). أساسيات الجغرافيا السياحية (المجلد الطبعة الأولى). (الاكاديميون للنشر والتوزيع، المحرر) عمان، الأردن.
9. ريم لونيس. (2014_2015). المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر. رسالة لنيل شهادة الماجيستر، 32. سطيف/ الجزائر، قسم العلوم الاجتماع ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة سطيف 2.
10. ريم لونيسي، طهيرة عواج. (2020 م). واقع علاقات العمل في المقاولات السياحية في الجزائر :دراسة ميدانية بمدينة باتنة. المجلة الجزائرية للامن الإنساني، المجلد الخامس(العدد الثاني)، 478.
11. سفيان بدراوي. (2014_2015).ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، 34. تلمسان/ الجزائر، تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان.
12. سيد احمد يوسف. (2017_2018 م). تاثير المهارات المقاولاتية على الطلبة الجامعيين. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، 19. تلمسان/الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

13. طارق احمد المقداد. (2010_2011). ادارة المشاريع الصغيرة الاساسيات والمواضيع المعاصرة(ادارة المشاريع). الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، 19.
14. عبد الله قلش، مختار نوال. (جوان، 2019). متطلبات تعزيز دور المقاولاتية في ترقية الاستثمار السياحي بالجزائر. مجلة الاجتهاد، المجلد الثامن(العدد الثالث)، 230.
15. عمر علي إسماعيل. (2010). خصائص الزيادة في المنظمات الصناعية ومأثرها على إبداع التقني. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية(العدد 04)، 70.
16. فضيلة بوطورة، فاطمة زهراء. (2018 م). التعليم المقاولاتي في الجامعة. ملتقى وطني حول اهمية ودور دار المقاولاتية في الجزائر (صفحة 03). تبسة/ الجزائر: جامعة العربي تبسي بولاية تبسة.
17. محمد الحمامي، كمال درويش. (1997). :رؤية عصرية للترويح وأوقات الفراغ. القاهرة: مركز الكتاب للنشر.
18. محمد عبيدات. (2008). التسويق السياحي – مدخل سلوكي (المجلد الطبعة الثالثة). (دار وائل للنشر والتوزيع، المحرر) الأردن.
19. وفق عدنان عبد الجبار الحميري. (2010). أساسيات التمويل والإستثمار في صناعة الساحة. (الوراق للنشر والتوزيع، المحرر) الأردن.